T A H E R  M A S R I

# الحقيقة بيضاء

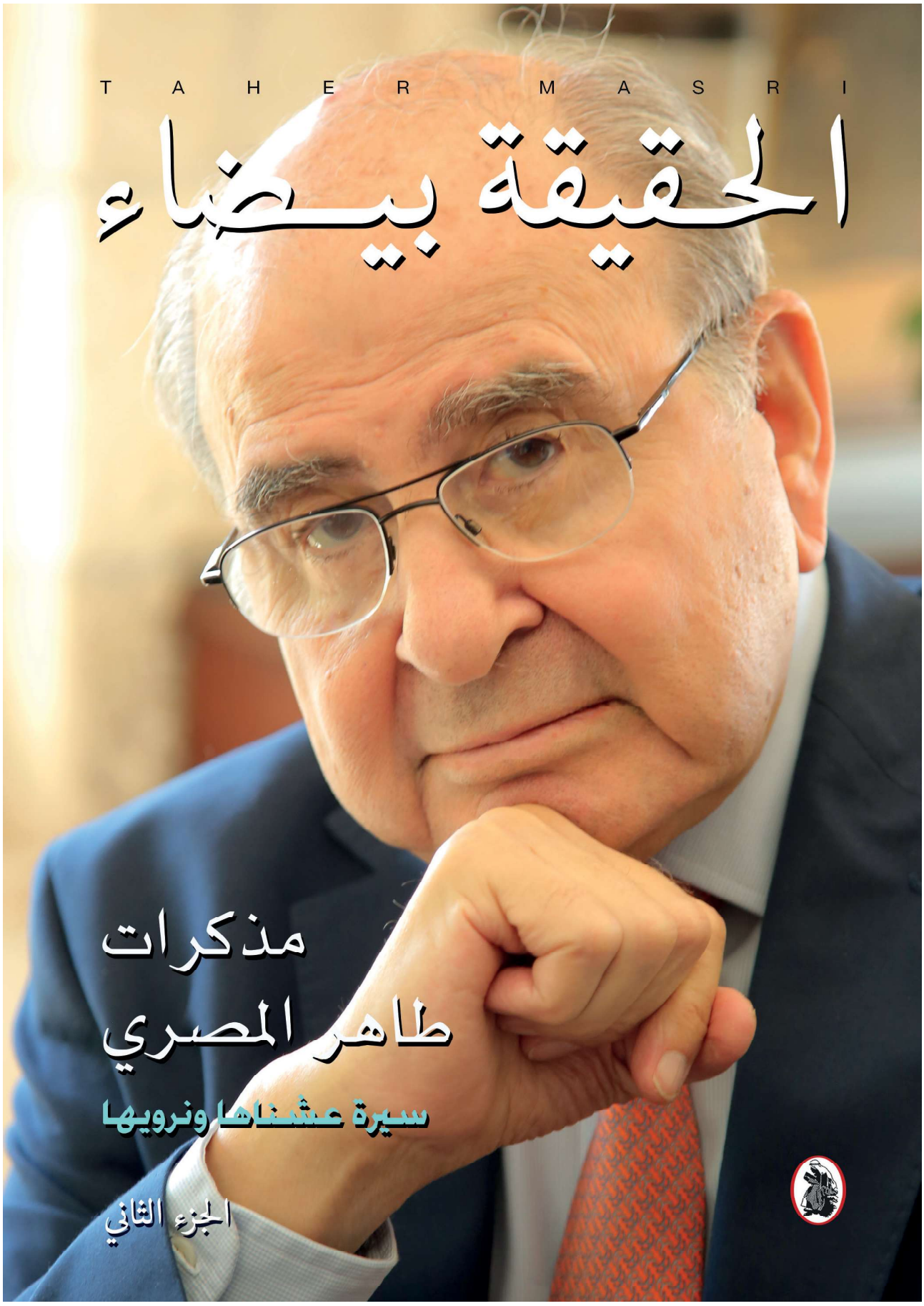

## مذكرات
## طاهر المصري

### سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

# الفصلُ الثّامنُ

# أنا لستُ أبي...

منذ تولّيهِ الحكمَ، حرصَ الملكُ عبد الله على رفعِ شعاراتٍ تحملُ كلَّ الدّلائلِ المتعلّقةِ بالفكرِ الإصلاحيِّ الجيّدِ والجريءِ وذلك اَنطلاقًا من اللّجنةِ الملكيّةِ الأولى «الأردنّ أوّلًا»، إلى نهايةِ الأوراقِ النّقاشيّةِ السّبعةِ الّتي أصدرَها الملك خلال خمسِ سنواتٍ، تتمحورُ كلُّها حول توجّهاتهِ الإصلاحيّةِ.

وبعد إطلاقهِ هذه الأفكار كان الأردنيّون في كثيرٍ من الأحيانِ، يلاحظون أنّ مؤسّساتِ الدّولةِ تسيرُ بطريقةٍ مغايرةٍ لِما يقولهُ الملكُ، الّذي كان يعبّرُ عن اَنزعاجهِ كونها مركونةً على الرّفِّ من دون تطبيقِها وأُجْرِيَتْ نقاشاتٌ تميّزتْ بالصّراحةِ حول أسبابِ عدمِ تنفيذِ كلامهِ، وإقدامِ الحكوماتِ ومؤسّساتِ الدّولةِ على قراراتٍ تخالفُ توجّهاتِهِ وتوجيهاتِهِ وكنّا بصفتنا سياسيّين نحاولُ ترطيبَ الأجواءِ، وإلقاءَ المسؤوليّةِ على قوى الشّدِّ العكسيِّ.

ومع تكرارِ الأمرِ بشكلٍ متواصلٍ كثرتِ التّحليلاتُ: منها أنّ الملكَ يتركُ الأفكارَ ما إنْ يطرحُها، لتسيرَ في مجراها الحكوميِّ أو إنّه يوحي لمؤسّساتِهِ وأجهزتِهِ الأمنيّةِ لتعلنَ رضاها عن هذه الأفكارِ وتبدأَ العملَ على تطبيقِها، ثمّ تضعُها في الأدراجِ.

وأثّرَ هذا الأسلوبُ في التّعاملِ على مصداقيّةِ عمليّةِ الإصلاحِ، وشعرَ الكثيرون أنّ النّظامَ يحاولُ كسبَ الوقتِ ليبقى الرّأيُ العامُّ هادئًا، ولطالما تباهى الملكُ ونحن معه بأنّ الأردنّ آمنٌ ومستقرٌّ، وأنّه عَبَرَ حقبةَ الرّبيعِ العربيِّ من دون أيِّ أضرارٍ أو خسائرَ.

لا شكَّ في أنّ هذا الأمرَ يحظى بالتّقديرِ، لكنّنا لم نستغلَّ هذه المدّةَ الزّمنيّةَ لمعالجةِ أسبابِ مشاكِلنا ومعالجةِ مكوّناتِها الأساسيّةِ، وبدأتْ سلبيّاتُ هذه

المرحلةِ بالتّراكم تدريجيًّا لتهدّدَ بالانفجارِ في أيِّ لحظةٍ وبشكلٍ أعنف ممّا يتخيّلُهُ أحدٌ، وكأنّنا نعملُ على تأجيلِ مرحلةِ الانفجارِ ونقلِها إلى وقتٍ لاحقٍ، ما أدّى إلى اَزديادِ «كاظمِي الغيظِ» في المجتمعِ.

أظنُّنا الآن نمرُّ في أخطرِ مراحلِ تاريخِنا في الوقتِ الّذي أكتبُ فيه هذه المذكّرات، فالملكُ أصبحَ نادرَ الظّهورِ للنّاسِ، وكادت أن تنقطعَ اَتّصالاتُهُ ولقاءاتُهُ برجالاتِ البلدِ، وتقلّصتْ زياراتُهُ الميدانيّةُ للمحافظاتِ والمدنِ والقرى والمخيّماتِ بخلافِ عاداتِهِ، وصارَ النّاسُ يتساءلون بإلحاحٍ: «أين الملك؟» ولا سيّما إذا كان في إجازةٍ سنويّةٍ طويلةٍ خارجَ المملكةِ ما أشعرَهم وكأنّ الملكَ لم يعدْ يهتمُّ بشؤونِهم مباشرةً تاركًا الأمرَ بيدِ الحكوماتِ الّتي أرهقَتْهم بسياساتِ رفعِ الأسعارِ، وتتابُعِ الأزماتِ الاقتصاديّةِ، وتآكلِ القوّةِ الشّرائيّةِ واَرتفاعِ المديونيّةِ ما أدّى إلى تآكلِ المداخيلِ واَرتفاعِ نسبِ البطالةِ إلى أرقامٍ قياسيّةٍ لم يعدْ بمقدورِ الاقتصادِ الوطنيِّ أو السّياساتِ الاقتصاديّةِ والماليّةِ الحكوميّةِ إيجاد حلولٍ لتلك المشاكلِ الّتي أدّتْ بالنّتيجةِ إلى وقوعِ قطاعِ الشّبابِ الأردنيِّ، والقوّةِ العاملةِ والمنتجةِ في أحضانِ البطالةِ والغضبِ والاحتجاجِ، ما ساهمَ في فقدانِ الثّقةِ بين المواطنِ ومؤسّساتِ الدّولةِ.

كانتِ اَستقالةُ حكومةِ أبو الرّاغب في الخامسِ والعشرين من تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠٠٣، وتكليفُ فيصل الفايز بتشكيلِ الحكومةِ، مؤشّرًا واضحًا ومهمًّا للتّعرّفِ إلى توجّهاتِ الملكِ عبد الله وكيفيّةِ إدارتِهِ البلدَ في المرحلةِ المقبلةِ.

والفايز رجلٌ في غايةِ التّهذيبِ والاحترامِ، ولم تكن له اَتّصالاتٌ بالسّياسةِ الأردنيّةِ اليوميّةِ بشكلٍ مباشرٍ، فقد عملَ طيلةَ حياتِهِ في الدّيوانِ الملكيِّ، وظلَّ قريبًا من الملكِ من دون أن يمارسَ سلطةَ الرّجلِ السّياسيِّ ومستلزماتِها تجاهَ الشّعبِ في أيِّ حكومةٍ سابقةٍ.

إلّا أّن تكليفَهُ، على بساطتهِ وحداثتهِ في قمّةِ السّلطةِ التّنفيذيّةِ ساهمَ في تبديدِ جزءٍ من الغموضِ المُهيمنِ على توجّهاتِ الملكِ عبد الله خلال السّنواتِ الّتي أعقبَتْ حكومةَ أبي الرّاغب، من خلال اَختيارهِ رؤساءَ الحكومةِ «البيروقراطيّين»، الّذين تعاقبوا على تشكيلِ الحكوماتِ الأردنيّةِ بعد اَختيارهِ الفايز.

وبدأَ يتكوّنُ اَقتناعٌ عند الرّأي العامِّ عمومًا، وعند القوى السّياسيّةِ والنّشطاءِ والأحزابِ خصوصًا، عن نواياه حول الامساكِ بكاملِ خيوطِ الحكمِ في الدّولةِ، والحصولِ على صلاحيّاتٍ أوسع كانت في ذهنهِ منذ تسلّمهِ سلطاتِهِ الدّستوريّةَ، وربّما كان هدفُ الملكِ من اَختيارِ هذه الشّخصيّاتِ تمييزَ نفسهِ عن أسلوبِ والدهِ المرحومِ الملكِ حسين؛ وكأنّه يريدُ أن يقولَ للجميعِ بأنّنا أصبحنا في حقبةِ مملكةٍ رابعةٍ جديدةٍ تختلفُ عن نهجِ والدهِ في الحقبةِ السّابقةِ، أو كأنّه يريدُ توجيهَ قناعاتِنا إلى قواعدَ جديدةٍ في الحكمِ، ترتكزُ على قاعدةِ: «أنا لستُ أبي...»

لا أريدُ التّعويلَ كثيرًا على اللّجانِ الملكيّةِ الّتي تألّفتْ خلال عدّةِ سنواتٍ وبعناوينَ مختلفةٍ، من «الأردنّ أوّلًا» إلى «الأجندة الوطنيّة» إلى «لجنة تعديل الدّستور»، فقد كانت في معظمِها غيرُ محدّدةِ المسارِ نظرًا إلى أهدافِها الغامضةِ الّتي لم تنتجْ أيَّ إنجازٍ حقيقيٍّ يحفِّزُ الرّأيَ العامَّ على مناقشتهِ، وأقولُ من دونِ مبالغةٍ إنّ هذه اللّجانَ وُلِدَتْ ناقصةً.

كان شعارُ «على قدرِ أهلِ العزمِ» هو البداية، وصُرِفَتْ لترويجِهِ مبالغُ ماليّةٌ هائلةٌ، وقيلَ إنّ بعضَ المتنفّذين حصلوا على عقودِ إعلاناتٍ مجزيةٍ لهذه الغايةِ.

في أحدِ الأيّامِ من شهر شباط / فبراير سنة ٢٠٠٥، وفي اَحتفالٍ في البحرِ الميت، أبدى مروان المعشر رغبةً في مقابلتي لمحادثتي في مسألةٍ لم يكشفْ

عنها، وكان في حينهِ نائبًا لرئيسِ الوزراءِ ووزيرَ دولةٍ لشؤونِ رئاسةِ الوزراءِ ومراقبةِ الأداءِ الحكوميِّ.

وبعد يومين أو أكثر صدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتأليفِ لجنةِ «الأجندة الوطنيّة»، وضمّتْ في عضويّتِها ستّةً وعشرين شخصًا برئاسةِ المعشر، وفوجئتُ باَختياري عضوًا فيها من دون اَستشارتي أو الاستماعِ إلى رأيي، واَعتبرتُ ذلك خطأً بروتوكوليًّا فاضحًا، فاتّصلتُ بسمير الرّفاعي الّذي كان في حينه وزيرًا للبلاطِ، وقدّمتُ اَحتجاجي الشّديدَ على ما حدثَ، وأكّدْتُ له رفضي واَعتذاري عن عضويّةِ تلك اللّجنةِ، فشعرَ الرّفاعي بحرجٍ شديدٍ، وقال إنّه أثارَ النّقاطَ الّتي ذكرتُها له مع مروان المعشر قبلَ الإعلانِ عن تأليفِ اللّجنةِ، ليجيبَ مروان بأنّني على معرفةٍ بالموضوعِ وموافقٌ عليه.

أنكرتُ ذلك جملةً وتفصيلًا نافيًا علمي بتلك اللّجنةِ، إذ لم يحدّثْني أحدٌ بشأنِها إطلاقًا، بمَنْ فيهم مروان المعشر نفسه، فكلُّ ما هنالك أنّه طلبَ منّي قبلَ عدّةِ أيّامٍ أن يلتقيَني ولم يحصلِ اللّقاءُ بعدُ.

اِستمهَلَني الرّفاعي بعضَ الوقتِ للاستيضاحِ، وفي هذه الأثناءِ اَتّصلَ مروان المعشر بي، فأبلغتُهُ اَستغرابي تصرّفَهُ، فأبدى أَسَفَهُ واَعتذارَهُ، مؤكّدًا أنّه لم يتعمّدْ ما حصلَ أبدًا، ثمّ عاودَ الرّفاعي الاتّصالَ بي محاولًا ترطيبَ الأجواءِ بناءً على توجيهاتِ الملكِ عبد الله.

بعد ذلك، بذلَ المعشرُ جهدًا كبيرًا في شرحِ أهمّيّةِ هذا العملِ الّذي يمارَسُ في الأردنّ للمرّةِ الأولى وبجدّيّةٍ، لأنّ الملكَ في عهدِهِ الجديدِ يريدُ أن يقودَ البلدَ إلى إصلاحٍ شاملٍ وذلك على أسسٍ وخططٍ مدروسةٍ ومُتَّفَقٍ عليها وبعيدةِ المدى، وسيكونُ لهذه اللّجنةِ الدّورُ الأساسيُّ للقيامِ بهذه المهمّات.

وأكّدَ مروان لي أنّ وجودي في هذه اللّجنةِ مهمٌّ ومطلوبٌ في الظّرفِ السّياسيِّ الحاليِّ؛ وهو يترجمُ نوايا العهدِ الجديدِ، وبأنّني سأقودُ الكثيرَ من هذه الأفكارِ، فقبلتُ المشاركةَ في عضويّةِ اللّجنةِ مؤثِرًا الإصلاحَ السّياسيَّ على أيِّ اَعتباراتٍ شخصيّةٍ.

وشرعتُ في العملِ، فقسّمتُ اللّجنةَ الأمَّ إلى لجانٍ فرعيّةٍ، أوّلها وأساسُها اللّجنةُ السّياسيّةُ وكنت رئيسَها، وضمّتْ زملاءَ آراؤهم متشابهةٌ في ما يتعلّق بأهدافنا. ووضعْنا سبعةَ محاورَ لنقومَ بدراستِها وهي:

١. حرّيةُ ممارسةِ العملِ السّياسيِّ.
٢. تيسيرُ عقدِ الاجتماعاتِ العامّةِ للأحزابِ ومؤسّساتِ المجتمعِ المدنيّ.
٣. تعزيزُ المشاركةِ الشّعبيّةِ ومؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ.
٤. تعزيزُ التّنظيمِ السّياسيِّ والعملِ الحزبيِّ.
٥. تمكينُ المرأةِ.
٦. مبادئُ عامّةٌ تحكمُ قانونَ الانتخابِ.
٧. الحرّيّةُ الإعلاميّةُ.

وتولّى أعضاءُ اللّجنةِ السّياسيّةِ إعدادَ هذه المحاورِ، وتمَّ تقسيمُ كلِّ محورٍ على عددٍ منهم؛ فأسندتُ محورَ قانونِ الانتخابِ إلى عبد اللّطيف عَرَبيّات، عضوِ اللّجنةِ العامّةِ واللّجنةِ السّياسيّةِ، وأوكلتُ إليه وضعَ مشروعِ قرارٍ حول قانونِ الانتخابِ. وتولّى مشروعَ المحكمةِ الدّستوريّةِ عضوُ اللّجنةِ غالب الزّعبي، أمّا مشروعُ الأحزابِ والحرّيّاتِ الإعلاميّةِ، فتولّاه مصطفى حمارنة... إلخ.

وعملَ الجميعُ على هذا الأساسِ، وخرجْنا بمشروعٍ إصلاحيٍّ في المجالاتِ السّياسيّةِ، تمَّ التّوافقُ عليه بالرّغمِ من المقاومةِ الشّديدةِ لبعضِ أعضاءِ اللّجنةِ العامّةِ حول بنودهِ.

وبعد إكمالِ عملنا ومشاوراتِنا العديدةِ مع المحامين والقضاةِ المعروفين، رأيتُ أنَّ أمرَ المحكمةِ الدّستوريّةِ قد لا يكون واردًا أو مناسبًا في تلك الأوقاتِ، ولذلك لم نضفْهُ إلى تقريرِنا وتوصياتِنا، وبعد سنواتٍ من ممارسةِ المحكمةِ الدّستوريّةِ، ظهرَ لي ولآخرين كثر أنّ النّظامَ الدّستوريَّ السّابقَ (المجلس العالي) الّذي كان سائدًا قبل إنشاءِ المحكمةِ الدّستوريّةِ هو أفضل وأكثر عمليًّا وإنجازًا، وربّما علينا أن نراجعَ هذا الأمرَ عندما تحينُ الفرصةُ لعملِ ذلك.

وكانت التّوصياتُ الخاصّةُ بالتّنميةِ السّياسيّةِ إصلاحيّةً بامتيازٍ، واقترحْنا وضعَ قوانينَ محدّدةٍ تتعلّقُ بممارسةِ العمليّةِ السّياسيّةِ وحرّيّةِ الإعلامِ وحمايتِهِ وأوصينا بأن تتخلّى الحكومةُ عن مساهمتِها في الإعلامِ الخاصِّ حمايةً له وضمانًا لاستقلاليّتِه، لتقتصرَ على الإعلامِ الحكوميِّ الرّسميِّ، المتمثّلِ بمؤسّسةِ الإذاعةِ والتّلفزيونِ ووكالةِ الأنباءِ الأردنيّةِ «بترا».

كذلك، طالبْنا بأن تشرِّعَ الدّولةُ قانونًا لحمايةِ الحرّيّةِ الشّخصيّةِ، وتعملَ على تشجيعِ ممثّلي وسائلِ الإعلامِ، وتلغي إلزاميّةَ العضويّةِ في نقابةِ الصّحافيّين، انسجامًا مع المادّةِ العشرين من الإعلانِ العالميِّ لحقوقِ الإنسانِ.

قدّمَتْ هذه اللّجنةُ خطّةَ تنميةٍ سياسيّةً واجتماعيّةً واقتصاديّةً شاملةً لبناءِ الأردنّ الحديثِ، وشاركَ في وضعِها عشراتُ الخبراءِ والمختصّين، في لجانٍ فرعيّةٍ وفي اللّجنةِ العامّةِ. وعملتْ جميعُها بجدٍّ عدّةَ أشهرٍ، إلى أنْ خرجَتْ بالشّكلِ الّذي خرجتْ به، وإنّ الوثائقَ الّتي صدرتْ عن اللّجنةِ بآلافِ الصّفحاتِ، بقيَتْ في مخازنِ الإهمالِ في وزارةِ الماليّةِ أو الخارجيّةِ.

لا شكَّ في أنّ د. مروان المعشر نظّمَ شؤونَ اللّجنةِ واحتياجاتِها وطريقةَ عملِها بشكلٍ يُشْكَرُ عليه، ونجحَ في استثمارِ القاعدةِ العريضةِ الّتي أدخَلَها في هذا المشروعِ.

وواجَهَتْنا في اللّجنةِ اَعتراضاتٌ تقليديّةٌ على بعضِ الأفكارِ، فلم يتمَّ التّوافقُ بشكلٍ كاملٍ على التّوصياتِ، بخاصّةٍ في المجالِ السّياسيِّ، ولكنّنا اَستطعْنا تمريرَ هذه القراراتِ بالحدِّ المطلوبِ، ولو تعاملتْ معها الحكوماتُ المتعاقبةُ بحسنِ نيّةٍ وجدّيّةٍ لجهةِ التّنفيذِ، لَكان وضعُنا الآن أفضلَ بكثيرٍ قبلَ الرّبيعِ العربيِّ وتداعياتِهِ، فقد أضرَّ بنا كثيرًا تجاهلُ مخرجاتِ الأجندةِ الوطنيّةِ، لأنّها تنطوي على محتوًى وتخطيطٍ جيّدَين وإلى أبعدِ حدودِ الجودةِ.

لكنّها كغيرِها من مشاريعِ الأفكارِ المهمّةِ، فقد قُتِلَتْ رغمَ أنفِها، وأصبحت مجرّدَ ذكرى في سجلّاتِ تاريخٍ سيطويها النّسيانُ...

في تلك الفترةِ، كانتِ الدّعايةُ الأميركيّةُ تركّزُ في سياساتِها على ما تسمّيهِ إشاعةَ الدّيمقراطيّةِ في العالمِ العربيِّ، من خلالِ «مبادرة الشّراكةِ الأميركيّةِ المتوسّطيّةِ»، ومبادرةِ وزيرِ الخارجيّةِ كولن باول (Colin Powell). وكان الهدفُ الأميركيُّ من تلك الدّعايةِ هو تبريرهم اَحتلالَ العراق، والقضاء على نظامِ الرّئيسِ صدّام حسين كونه ديكتاتورًا، وكانت الولاياتُ المتّحدةُ تتخفّى بشعارِ إشاعةِ الدّيمقراطيّةِ لتنفيذِ أجنداتِها في المنطقةِ.

بالتّزامن مع التّوجّهِ الأميركيِّ، بدأتْ تظهرُ المبادراتُ الملكيّةُ لإنشاءِ لجانٍ لتطويرِ المفهومِ الدّيمقراطيِّ وإظهارِ الفكرِ السّياسيِّ والإصلاحيِّ للملكِ عبد الله، وطُرحَتْ في حينهِ عشراتُ الأسئلةِ حول الغرضِ من هذه المبادراتِ، هل ترتبطُ بالشّرقِ الأوسطِ الكبيرِ أو الواسعِ الّذي تتحدّثُ عنه الإدارةُ الأميركيّةُ؟ وماذا عن الإصلاحِ المُرتقبِ؟ أم إنّنا نتعرّضُ إلى ضغوطٍ ويجبُ علينا تلبيتُها وتطبيقُها؟

أظنُّ أنّ الملكَ اَحتاطَ لهذا الأمرِ، وبدأَ يتعاملُ شخصيًّا مع هذه المبادراتِ ليقولَ للأميركيّين أنّه في كاملِ الجهوزيّةِ للتّحديثِ على النّمطِ الغربيِّ.

وبدأتِ التّساؤلاتُ حول مصادرِ تلك الأفكارِ الّتي يطرحُها الملكُ، وكذلك الأمر بالنّسبةِ إلى المشاريعِ والمبادراتِ الّتي تتوالى تباعًا، والّتي بقيَتْ هويّةُ مَنْ يقترحُها مجهولةً، ولم نعهدْها في الأردنّ، بخاصّةٍ وأنّها تتبعُ نمطًا تحضيريًّا لأمرٍ قادمٍ يعرفُ صاحبُهُ ما يريدُ منه، ولا أحدَ غيرهُ يعرفُ ذلك، وبدتْ كلُّ تلك المشاريعِ وكأنّها تعبّدُ الطّريقَ أمام هدفٍ بعينهِ.

ومثالًا على تلك المبادراتِ، أذكرُ أنّ حسين المجالي، وكان في حينهِ لا يزالُ يحملُ رتبَتَهُ العسكريّةَ وأنا رئيساً لمجلس الأعيان، اتّصلَ بي في أحدِ أيّامِ سنة ٢٠٠٩، وطلبَ منّي أن أسمحَ لشركةٍ مختصّةٍ بتصويري، ليُصارَ إلى اَستخدام صُوَري الشّخصيّةَ في بوستر (Poster) كبيرٍ، ووضعها على الطّرقِ الرّئيسيّةِ مع عنوانٍ يتحدّثُ عن النّزاهةِ ونظافةِ اليدِ.

وبنيّةٍ حسنةٍ، حثّني المجالي على القبولِ، وقال لي إنّ ذلك سيكونُ مفيدًا لي ولسمعتي، وسوف يعطي هذا الشّعارُ للآخرين ثقةً بأنّ النّظامَ يتّجهُ نحو الشّفافيّةِ، وذكرَ حسين المجالي أسماءَ آخرين، منهم سميح بينو.

وفهمتُ من هذه المبادرةِ أنّ النّظامَ ومن خلال اَختيارِ أحدِ كبارِ مسؤوليه، يعلنُ بأنّ أحدَ أهمِّ أهدافِهِ هو النّزاهةُ مُمَثَّلةً بشخصيّاتٍ معروفةٍ عند كلِّ النّاسِ بهذه الصّفةِ؛ إذ ليس من المعهودِ اَستخدامُ الصّورِ الشّخصيّةِ لمسؤولين كبارٍ على لوحاتٍ إعلانيّةٍ وتعليقُها في الطّرقِ بهدفِ التّسويقِ لشعاراتٍ فضفاضةٍ.

وبالنّتيجةِ، ماتتِ الفكرةُ في مهدِها نتيجةَ رفضي المشاركةَ في هذا النّوعِ غيرِ المألوفِ في بلدِنا.

وكأنَّ الملكَ عبد الله ومنذ بدايةِ تولّيهِ سلطاته الدّستوريّة، يقولُ «أنا لست أبي»، ليميّزَ عهدَهُ عن عهدِ العاهلِ الرّاحلِ، ولم يكن معظمُنا يفهمُ لماذا يريدُ الملكُ فصلَ نفسهِ وسياستِهِ وتفكيرِهِ عن سياسةِ أبيه.

بالتّزامنِ مع هذه المبادراتِ، بدأَ الحراكُ الشّعبيُّ يجدُ طريقَهُ إلى الشّارعِ العربيِّ مع ثورةِ الياسمين في تونس عام ٢٠١١، فبدا وكأنّهُ يخرجُ مثل المارِدِ الجبّارِ من قمقمهِ الّذي ظلَّ حبيسًا فيه لقرونٍ من الزّمنِ، وبسرعةٍ غيرِ متوقّعةٍ كان الرّئيسُ التّونسيُّ زين العابدين بن علي يغادرُ إمبراطوريّتَهُ العسكريّةَ إلى جدّة في السّعوديّة، فيما كانتِ الاحتجاجاتُ تأخذُ طريقَها إلى قلبِ مصر، وتجبرُ رئيسَها حسني مبارك بعد ثلاثين سنة من الحكمِ على التّنحّي، ووصلَ الدّورُ إلى ليبيا فسورية، فالبحرين، فاليمن.

كان ما يجري في العالمِ العربيِّ مطلعَ سنة ٢٠١١ أشبهَ بتسونامي هادرٍ فاجأَ الجميعَ من دونِ اَستثناءٍ، ولَا أعتقدُ إطلاقًا أنّ أحدًا كان يتوقّعُ كلَّ ذلك، وخلال الأشهرِ الثّلاثةِ الأولى من ذلك العامِ، بدأَ الشّرقُ الأوسطُ يتغيّرُ جذريًّا، وبدأْنا جميعًا ندخلُ عصرًا جديدًا بخوفٍ ورجاءٍ، ومن دونِ أن نعرفَ ملامحَهُ على وجهِ اليقينِ، أو أين سترسو بنا مراسي الثّورةِ الرّبيعيّةِ الّتي قلبتِ الموازين رأسًا على عقبٍ، وتركتْ كلَّ سياسيِّي العالمِ يطاردون الأحداثَ الّتي تسابقُ الزّمنَ.

في هذه الأجواءِ، بدأَ الأردنّ يتلقّى موجاتِ الهديرِ الشّعبيِّ في مصر وتونس واليمن وليبيا والبحرين، وشعرَ الأردنيّون أنّنا صرْنا على مرمى حجرٍ منه، لا سيّما بعدَ وصولِها إلى الحدودِ الشّماليّةِ الأردنيّةِ، وتحديدًا إلى مدينةِ درعا السّوريّةِ الأقربِ إلى الحدودِ الأردنيّةِ.

وبالرّغمِ من أنّ العديدَ من المسؤولين الأردنيّين تنطّحوا للإعلانِ بكلِّ جرأةٍ عن أنّ ما يجري في جوارِ الأردنّ وفي دولِ الرّبيعِ العربيِّ، لا يعنينا وسيبقى بعيدًا عنّا ولن نتأثّرَ به، بدا النّفيُ وكأنّهُ صراخٌ ضائعٌ في برّيّةٍ مفتوحةٍ لا تردُّ غيرَ رجعِ الصّدى.

إلّا أنّي كنت أرى فيه بعينِ اليقينِ أنّ ثمّةَ قفزةً في الهواءِ قد تقلبُ لنا ظهرَ المجنِ، وتتركُنا وسطَ اَحتجاجاتٍ مماثلةٍ نفتقدُ فيها إلى الطّمأنينةِ، وقد نكون في حالةٍ أسوأ ممّا يتخيّلُها بعضُهم.

فقد اَنحنتِ الأنظمةُ العربيّةُ أمام عاصفةِ اَحتجاجِ الشّبان والشّابّاتِ في شوارعِ عواصمِها، وكان الأردّن من الدّولِ القليلةِ الّتي اَستطاعتِ الوقوفَ على قدَمَيها، بالرّغمِ من الأخطارِ والصّعابِ الّتي كانت تحيطُ بنا، وبقيَتِ التوقّعاتُ ترجّحُ اَحتمالَ تأثّرِنا سريعًا بما يجري في محيطِنا وإقليمِنا، الّذي تحوّلَ إلى منطقةٍ رخوةٍ وخطرةٍ.

وبحكمِ موقع الأردنّ، لم يكن بالإمكانِ تجاهلُ تطوّراتِ السّاحةِ السّوريّةِ الأقربِ إليه، والّتي بدأتْ تمرُّ باَحتجاجاتٍ توسّعتْ تدريجيًّا، ووصلتْ إلى العنفِ واَستخدامِ السّلاحِ ووقوعِ الضّحايا المدنيّين، مع ظهورِ خلايا وقوًى بدأتْ تعلنُ عن نفسِها بصفتها قوًى مُعارضةً، تريدُ «إسقاطَ النّظامِ السّوريِّ».

كنت أشعرُ بقوّةٍ أنَّ الرّبيعَ العربيَّ لم يكن اَحتجاجًا عابرًا، بل كان وليدَ التّراكماتِ العميقةِ الّتي أثّرتْ سلبًا على الشّعوبِ في كلِّ البلدانِ العربيّةِ الّتي عصفتْ بها أحداثُهُ، كما كان تتويجًا لحركةٍ شعبيّةٍ حقيقيّةٍ قامَ جيلُ الشّباب بها بشكلٍ عامٍّ، وشاركَهم الوطنيّون على اَختلافِ مشاربِهم، وكادت أن تغيّرَ الملامحَ السّياسيّةَ للشّرقِ الأوسطِ.

ويعودُ السّببُ إلى تجاوزِ الحكّامِ العربِ الحدودَ في اَستخدامِ القبضةِ الحديديّةِ الأمنيّةِ، سواء عن طريقِ القوّةِ النّاعمةِ أم القوّةِ الخشنةِ في حكمِ شعوبِهم، بالإضافةِ إلى تماديهم في مظاهرِ الفسادِ والدّيكتاتوريّةِ.

ولكن للأسفِ، وكما اَختُطِفَتِ النّشاطاتُ الأخرى في العالمِ العربيِّ، بما فيها الانتفاضة الفلسطينيّة، فقد اَخْتَطَفَتِ القوى الرّجعيّةُ المحدودةُ التّفكيرَ الرّبيعَ العربيَّ، وقادَ هذه الرّدّةَ الإخوان المسلمون في مصر أوّلًا، لتمتدَّ هذه الحالةُ إلى بلدانٍ أخرى.

وقد عجبتُ من سطحيّةِ التّفكيرِ لدى جماعةِ الإخوان، ربّما بسببِ الغرورِ والأنانيّةِ الّتي مارسوها خلال رئاسةِ محمّد مرسي القصيرةِ لمصر.

وأظنُّ أنّ الإسلاميّين في الأردنّ أصيبوا بالمرض نفسِهِ، وأخطأوا مرّةً أخرى في عدمِ اَنتهازِ الفرصةِ الذّهبيّةِ الّتي أُتيحت لهم كي يصبحوا شركاءَ في الحكم، ولم يستفيدوا من دروسِهم السّابقةِ معي في حكومتي، فقد أَتَحْتُ لهم الفرصةَ للشّراكةِ، وأضاعوها، كذلك فعلوا مع عون الخصاونة، عندما رفضوا المشاركةَ في حكومتهِ، بالرّغمِ من صدقِ نواياه وجدّيّتِها، وحرصهِ على أن يكونوا إلى جانبهِ في حكومتهِ. وفيما بعد في محاولاتي الفاشلة لضمهم إلى لجنة الحوار الوطني التي ترأستُها.

ذات يومٍ زارَ د. عبد المنعم أبو الفتوح الأردنّ للمشاركةِ في مؤتمرٍ طبّيٍّ، وكان أبو الفتوح مرشّحَ جماعةِ الإخوان المسلمين لرئاسةِ الجمهوريّةِ المصريّةِ، ودعاهُ د. عبد اللّطيف عَرَبيّات لمأدبةِ عشاءٍ في منزلهِ، وكنت مدعوًّا إلى جانبِ عددٍ من القياداتِ الإسلاميّةِ، بينهم القياديُّ الإسلاميُّ سالم الفلاحات، وصالح العرموطي، وعبد المجيد الذّنيبات، ومراد العضايلة وآخرون.

وجرى نقاشٌ مستفيضٌ حول ما جرى في مصر من تطوّراتٍ وأحداثٍ أدّت إلى عزلِ محمّد مرسي من قِبَلِ القوّاتِ المسلّحةِ المصريّةِ وإيداعه السّجن.

وبناءً على طلبِ عَرَبيّات شرحَ ما جرى، بدأَ د. أبو الفتوح بوصفِ الأوضاعِ في مصر، مهاجِمًا النّظامَ المصريَّ بسببِ سياساتِهِ وتنكيلهِ بالمصريّين، لمجرّدِ

أنّهم من الإخوان المسلمين – على حدِّ وصفه – ثمَّ انتقلَ إلى نقدِ الإخوانِ المسلمين نقدًا عنيفًا، متحدّثًا عن نقضِهم لتفاهماتٍ كثيرةٍ تتعلّقُ بخوضِهم الانتخاباتِ أو عدمِ خوضِها.

وقال أبو الفتوح إنّ الجماعةَ قرّرتْ أن لا تسعى لاستلامِ الحكمِ مباشرةً لأنّها غيرُ جاهزةٍ لذلك، فرشّحَتْ أبا الفتوح لرئاسةِ الجمهوريّةِ كونه الأكثر قربًا من الجماعة، ولكن من دون أن ينتسبّ رسميًا إليها، وتمَّ الاتّفاقُ معه على هذا الأساسِ، وترشّحَ للانتخاباتِ.

وأضافَ حرفيًّا أنّ: «السّيناتور الأميركيّ الجمهوريّ اليمينيّ جون ماكين (John McCain) كان يزورُ مصر في تلك الفترةِ، والتقى العضوَ البارزَ في الجماعةِ خيرتْ الشّاطر، الّذي خرجَ مباشرةً من الاجتماعِ إلى مكتبِ الإرشادِ، قائلًا لهم: « لماذا لا نخوض الانتخابات مباشرة ما دام الامريكان لا يمانعون ذلك» .

وبعد نقاشٍ، استجابَ مكتبُ الإرشادِ لخيرتْ الشّاطر، وقرّرَ خوضَ الانتخاباتِ بمرشّحٍ من الإخوان المسلمين، وكان الشّاطر هو المرشّح، وتخلّى سريعًا عن د. أبي الفتوح، لكنْ، بعد التّرشيحِ قامَ خيرتْ الشّاطر بسحبِ ترشيحِهِ لاعتباراتٍ قانونيّةٍ، وتمَّ استبدالُهُ سريعًا بمحمّد مرسي.

بينما كنت أستمعُ إلى هذا السّردِ أُصِبْتُ بحالةٍ أشبه بالذّهولِ، وتدخّلتُ بسرعةٍ معلّقًا على ما سمعتُهُ وقلتُ: «أرجوكم لا تتحدّثوا بتلك الرّوايةِ نهائيًّا، هل ستفسّرون للنّاسِ أنّ جماعةَ الإخوان المسلمين، الجماعةَ الأكبرَ في العالَمَين العربيِّ والإسلاميِّ، كانت على وشكِ خوضِ انتخاباتٍ ناجحةٍ لتحكمَ أكبرَ بلدٍ إسلاميٍّ، ثمّ يأتي سيناتور أميركيٌّ محافِظٌ ومقرّبٌ من إسرائيل ليغيّرَ وجهةَ نظرِها، وليحصلَ ما حصلَ فيما بعد؟ هذه الحادثةُ تؤكّدُ أنّكم لا تستفيدون من تجاربِكم أو حتّى من تجاربِ الآخرين».

وهاجمَ سالم الفلاحات د. عبد المنعم قائلًا له: «لا يحقُّ لك أن تحكمَ بما ذكرتَهُ، والإخوان المسلمون في مصر يختلفون عنهم في الأردنّ».

هذه الرّوايةُ تكشفُ عن العقليّةِ السّياسيّةِ الّتي تحكمُ الجماعةَ، والّتي تعاملتُ معها شخصيًّا أبّانَ حكومتي وما بعدَها، وكان أسلوبُ التّفكيرِ والسّلوكِ واحدًا، لم يتغيّرْ أبدًا، سواء في مصر أو في الأردنّ.

بتاريخِ الثّانيَ عشرَ من كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١١، ترأّسْتُ وفدًا برلمانيًّا لزيارةِ سورية، ضمَّ في عضوّيتِهِ من الأعيانِ عبد الرّؤوف الرّوابدة، ومروان الحمود، وسهير العلي، وجعفر الحنيطي، والنّوّاب أحمد الصّفدي، ومبارك الطّوال، وبرجس الأزايدة، وكنت قد تلقّيْتُ الدّعوةَ قبل فترةٍ من رئيسِ مجلسِ الشّعبِ السّوريِّ د. محمود الأبرش.

وصودِفَ توقيتُ الزّيارةِ مع بدايةِ الاحتجاجاتِ والمظاهراتِ ضدَّ الحكمِ في سورية. لذا، تردّدْنا كثيرًا، ولم نقرّرِ القيامَ بها إلّا بعد اَستشارةِ رئيسِ الوزراءِ ومديرِ المخابراتِ وأعضاءِ الوفدِ.

واَعتمدْنا مبدأَ الحرصِ الشّديدِ في تصريحاتِنا ومواقفِنا، الّتي اَقتصرتْ على العلاقاتِ الثّنائيّةِ والبرلمانيّةِ بين البلَدَين، وشرحِ خطّةِ الإصلاحِ الّتي نطبّقُها في الأردنَ من خلال «لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ».

واَلتقيْنا مع الرّئيسِ السّوريِّ بشّار الأسد في اليومِ التّالي لوصولِنا إلى دمشق، بحضورِ مستشارتِهِ بثينة شعبان.

وسلّمْتُ الرّئيسَ الأسد رسالةً خطّيّةً من الملكِ، فرحّبَ بنا معبّرًا عن سعادتِهِ بهذه الزّيارةِ، ومنوّهًا بعلاقتِهِ العميقةِ مع الملكِ.

وتحدّثْتُ بإسهابٍ مع الرّئيسِ الأسد عن العلاقاتِ الثّنائيّةِ بين بلَدَيْنا، وشكَرْتُهُ على حسنِ الاستقبالِ والحفاوةِ المميّزةِ، واَستعرضتُ مسيرةَ

الإصلاحِ في الأردنّ ومهامَّ «لجنة الحوارِ الوطنيِّ»، والدّورَ الحيويَّ الّذي تقومُ به.

وبدأتُ الكلامَ عن مفهومِ الحوارِ، وأشرتُ في ضوءِ ما كان بدايةَ الانتفاضةِ في سورية، إلى ضرورةِ دعوتِهِ القوى السّوريّةَ للحوارِ، قال بأنّه سيقومُ بذلك، ولكن من «دون تسرّعٍ»، وتحدّثَ عن الإصلاحِ السّريعِ وليس الإصلاح المتّسرع، مشيرًا إلى أنّ الفسادَ هو الآفةُ الّتي تعاني منها سورية، وهو سببُ مشاكلِ النّاسِ اليوم.

أجبتُهُ حرفيًّا: «سيادةَ الرّئيس، لا تتأخّروا؛ فالأحداثُ تسيرُ بأسرعِ ما تتصوّرون».

اِبتسمَ الأسد، وأشارَ إلى بثينة شعبان بأن تطلبَ من الحكومةِ الأردنيّةِ تزويدَها بما لدينا من وثائقَ وخططٍ تتعلّقُ بالإصلاحِ، بما فيها القوانين.

وأكّدَ الأسد في حديثِهِ معنا على جدّيّةِ الحكمِ في إجراءِ إصلاحاتٍ حقيقيّةٍ، قد تأخذُ بعضَ الوقتِ، ولكن يجبُ أن تصلَ إلى مداها في نهايةِ السّنةِ ٢٠١١.

وكرّرَ قولَهُ بأنَّ الإصلاحَ يجبُ أن لا يكون متسرّعًا.

كانت مداخلةُ عبد الرّؤوف الرّوابدة مباشرةً وجريئةً، حين قالَ للرّئيسِ الأسد إنّ: «الأنظمةَ العربيّةَ تعتمدُ كثيرًا على الأجهزةِ الأمنيّةِ في أفكارِها ومعلوماتِها، وهذه الأجهزةُ تقدّمُ النّصيحةَ إلى الحكّامِ من وجهةِ نظرِها هي، وتعملُ على تخويفِ الحكّامِ من التّغييراتِ الّتي تقاومُها بشدّةٍ».

وقال الرّوابدة: «تقومُ الأجهزةُ بذلك، ليس حمايةً للوطنِ، ولكن حمايةً لسطوتِها وسيطرتِها ووجودِها، وطالما أنّ الخطرَ موجودٌ على الأنظمةِ، طالما بقِيَتْ سطوتُها على عقلِ الدّولةِ وقراراتِها»، ناصحًا الرّئيس الأسد بعدمِ الوقوعِ في هذا الفخِّ.

بعد أن شاركَ أعضاءُ الوفدِ بإبداءِ آرائِهم، أبديتُ رأيًا حول ضرورةِ التّنسيقِ الإستراتيجيِّ العميقِ بين الأردنّ وسورية؛ فالعلاقاتُ الاجتماعيّةُ والبشريّةُ والجغرافيّةُ، تحتّمُ علينا أن تكون علاقاتُنا أقوى ممّا هي عليه الآن.

واَقترحتُ أن نبدأَ ببداياتٍ بسيطةٍ ومتواضعةٍ مثل توحيدِ المناهجِ المدرسيّةِ، وتوحيدِ أرقامِ السّيّاراتِ، وتوحيدِ الرّتبِ العسكريّةِ، والتّنسيقِ بين البنكِ المركزيِّ في البلَدَين حول تعاملاتٍ مصرفيّةٍ وماليّةٍ بين البلَدَين، والبحثِ في النّشاطاتِ التّكامليّةِ مثل الصّناعات.

وفي هذه الزّيارةِ، اَلتقيتُ منفردًا بخالد مشعل في مقرّهِ، وتباحَثْنا في أمورِ العلاقاتِ، وأسرَّ لي بأنّ المخابراتِ الأردنيّةَ عرضتْ عليه، بشكلٍ مكتومٍ ولم يطّلعْ عليه أحدٌ، أن يقومَ الأردنّ بدورِ المصالحةِ بين السّلطةِ الوطنيّةِ الفلسطينيّةِ وحركةِ «حماس».

سخرَتْ «حماس» من العرضِ – كما قالَ لي مشعل – ورفضَتْهُ، ولكنْ، بعد مرورِ عدّةِ أسابيعَ، تراجعتِ المخابراتُ الأردنيّةُ وعرضتْ إجراءَ الوساطةِ من دون شروطٍ، وذهبَ محمّد نزّال «أبو براء» ومحمّد ناصر إلى عمّان، وقابلا مازن الرّواشدة وضابطًا آخر، للبحثِ في دورِ الأردنّ وإبلاغِ محمود عبّاس في هذا الأمرِ.

وأثناءَ زيارتِنا لدمشق، زرْنا مجلسَ الشّعبِ السّوريِّ، وعقَدْنا مفاوضاتٍ كان محورها ضرورة تفعيلِ عملِ اللّجنةِ الأردنيّةِ – السّوريّةِ العليا المشتركةِ، وعدم تركِ الأمورِ للبيروقراطيّةِ للتّحكّمِ بها.

قال لي رئيسُ مجلسِ الشّعبِ السّوريِّ د. محمود الأبرش في أحدِ الاجتماعاتِ، إنّ الأردنّ، وربّما الأمير الحسن بالذّات، هو من يقفُ وراءَ الأحداثِ الّتي جرَتْ في درعا قبلَ عدّةِ أسابيع، وقال إنّ عددًا كبيرًا من الهواتفِ

النّقالةِ الّتي اَكتُشِفتْ وصودِرتْ كانت أردنيّةً وتتحدّثُ من الأراضي السّوريّةِ، وبخاصّةٍ هواتف الثّريّا، وأضافَ أنّه يشكُّ بقربِ الأميرِ الحسن من «الإخوان المسلمين»، الّذين يتّهمُهم السّوريّون بأنّهم وراءَ الأحداثِ.

اِستغربْتُ بشدّةٍ مثلَ هذا الكلامِ السّاذجِ، وكدتُ اَضحكُ علنًا وأنا أستمعُ إلى هذا الكلامِ من شخصيّةٍ بحجمِ د. الأبرش، الّذي يرأسُ السّلطةَ التّشريعيّةَ في سورية، وتبيّنَ لي إلى أيِّ حدٍّ وصلتْ مثلُ تلك السّذاجةِ لدى بعضِ المسؤولين السّوريّين، فلا علاقةَ للأميرِ الحسن بكلِّ ما كان يجري في سورية آنذاك.

جاء كلامُ الأبرش، ونحن منهمكون في اَجتماعٍ كان موضوعُهُ الرّئيسيُّ: «لم يعدْ مقبولًا بعدَ اليومِ رفعُ شعاراتِ التّعاونِ بيننا، بل يجبُ علينا إيجادُ آليّةِ عملٍ وجدولٍ زمنيٍّ لتنفيذِ الأفكارِ والاتّفاقيّاتِ الّتي تجمعُ بيننا».

وصدفَ حين عودتِنا من دمشق، أنّ وليَّ العهدِ الإسبانيَّ الأمير فيليبي (Felipe VI of Spain) (وهو اليوم ملكُ إسبانيا) وزوجتَهُ قد بدآ زيارةً للأردنّ، وقاما بزيارتي في مجلسِ الأعيانِ، ودعاهما الملكُ إلى مأدبةِ غداءٍ، حضرْتُ اللّقاءَ، ولم أشعرْ أنَّ الملكَ كان توّاقًا إلى معرفةِ ما جرى خلال زيارتِنا لدمشق، والّتي أُعِدُّها زيارةً مهمّةً.

ولكنّه سألَني أثناءِ الغداءِ: «كيف جرتِ الزّيارةُ وأجواؤها؟» أجبتُهُ بضرورةِ لقائِهِ في وقتٍ قريبٍ لأضَعَهُ في تفاصيلِها.

وكان أن اَنعقدَ مجلسُ السّياساتِ، الّذي بدأَ يأخذُ مكانَهُ في تقريرِ سياسةِ المملكةِ في هذا الظّرفِ الخطيرِ والمُقلقِ، وكنت في حينِهِ رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ.

وعندما جلَسْنا حول طاولةِ الاجتماعِ، وقبل حضورِ الملكِ، فهمْتُ أنّ الغرضَ منه هو بحثُ دورِ مجلسِ الأعيانِ لمواجهةِ الأوضاعِ والمواقفِ الشّعبيّةِ، والدّورِ الإيجابيِّ لكلٍّ من الأعضاءِ في منطقتِهِ لتهدئةِ الجماهيرِ الصّاخبةِ.

عجبْتُ من هذا الأمرِ، وأبديْتُ ملاحظتي قائلًا إنّ: «هذا وقتٌ ثمينٌ وحرجٌ، ولا يمكن تضييعُهُ»، وأجابَني بعضُ الحاضرين بأنّ: «هذا الوضع مؤقّت». وأعلموني أنّ الملكَ سيحضرُ بعد قليلٍ للبحثِ في أمورٍ أوسع.

وصلَ الملكُ، وبدأَ اَستعراضَ الوضعِ في المنطقةِ وبداياتِ الرّبيعِ العربيِّ، وحضرَ اللّقاءَ مشعل الزّبن رئيسُ الأركانِ، ومحمّد الرّقّاد مديرُ المخابراتِ العامّةِ، وسمير الرّفاعي رئيسُ الوزراءِ، وفيصل الفايز رئيسُ مجلسِ النّوّاب، وناصر اللّوزي رئيسُ الدّيوانِ الملكيِّ، وأنا.

قدّمَ الملكُ شرحًا للأوضاعِ في كلٍّ من مصر وتونس، وبدأَ النّقاشُ، فأشرْتُ إلى أنّ «ما حدثَ في تونس من بداياتِ الرّبيعِ العربيِّ كان مناسبةً لنا لنتعلّمَ ممّا حدثَ، وأعطانا الله في ذلك فرصةً لتداركِ أخطائِنا، وكرّرَ الله لنا الفرصةَ مرّةً ثانيةً للاستفادةِ ممّا جرى في مصر».

وقلتُ: «يبدو لي أنّ هناك جهاتٍ لا أعرفُ هويّتَها تسعى لتغييرِ الأنظمةِ العربيّةِ بخلقِ مثل هذه الأجواءِ، وتعبئةِ النّاسِ للتّخلّصِ من حكّامِهم ومن الفئاتِ الحاكمةِ المستبدّةِ. وإنّ مثلَ هذه المحاولاتِ ليست جديدةً؛ فقد قامَ ميخائيل غورباتشوف بتطبيقِ هذه السّياسةِ نفسِها، حين كان يقومُ بزيارةِ الدّولِ الاشتراكيّةِ والشّيوعيّةِ الملتزمةِ إيديولوجيًّا وسياسيًّا مع الاتّحادِ السّوفياتيِّ، وكان يسحبُ «الفيوز» من حكوماتِ الدّولِ الّتي يزورُها، فيسقط ذلك النّظامُ برمّتِهِ، وفي بضعةِ أسابيعَ، كانت كلُّ الدّولِ الّتي تشكّلُ جزءًا من المنظومةِ الاشتراكيّةِ الدّوليّةِ قد تهاوَتْ واَختفَتْ كلّيًّا من المسرحِ السّياسيِّ الدّوليِّ».

وأشرتُ إلى مخاوفي من تكرارِ مثلِ تلك التّجربةِ في منطقتِنا، وإلى أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ هي المستفيدُ الأوّلُ، «لذلك، علينا اَمتلاكُ الجرأةِ والشّجاعةِ لدراسةِ كاملِ الاحتمالاتِ والسّيناريوهاتِ، لنقرّرَ سياسةً داخليّةً جديدةً نراعي

فيها المفهومَ الإصلاحيَّ، فنضع الحصانَ أمام العربةِ هذه المرّة، ونسير بها بأقصى سرعةٍ حتّى تلحقَ بنا الجماهيرُ، وليس العكس».

وأضفتُ أنّ: «أوّلَ خطوةٍ في هذا السّياقِ يجبُ أن تبدأَ بتغييرِ الحكومةِ وتأليفِ حكومةٍ أخرى». ونظرتُ إلى سمير الرّفاعي الّذي كان يجلسُ قريبًا منّي، وقلتُ له: «سمير... أنا آسف لا أقصدُكَ شخصيًّا، لكنّني أقصدُ الأمورَ بشكلٍ عامٍّ، والتّأخيرُ يضرُّ بالمصلحةِ العامّةِ».

وأنهيتُ كلامي بالقولِ: «يجبُ أن نكون في غايةِ الصّراحةِ مع بعضِنا بعضًا في هذا الظّرفِ والزّمنِ العصيبِ، والأهمُّ أن نكون موضوعيّين في إبداءِ الرّأي».

اِلتقطَ الملكُ هذا الكلامَ بسرعةٍ، وسألَ رئيسَ الأركانِ المشتركةِ مشعل الزّبن قائلًا: «ما هو موقفُ «جماعتِكَ» يا باشا؟» وبدأَ مشعل يشرحُ موقفَ الجيشِ بشكلٍ مختصرٍ. وكرّرَ السّؤالَ: «ما رأيُ جماعتكَ؟»

هنا دخلَ مشعل الزّبن في صميمِ إجابتِهِ، ولا أذكرُ حرفيًّا ما قالَهُ، ولكنَّ كلامَهُ تضمّنَ توضيحًا مفادُهُ أنّ موقفَ الجيشِ قريبٌ من الموقفِ الّذي قدّمتُهُ وشرحتُهُ.

وطلبَ الملكُ من مديرِ المخابراتِ العامّةِ محمّد الرّقّاد إبداءَ رأيِه، ولكنّهُ لم يخاطبِ الرّقّاد كما خاطبَ الزّبن، بل سألَهُ: «ما هو تقييمُكَ وتقديرُكَ للوضعِ الحاليِّ؟»

بدأَ الرّقّاد الحديثَ بصوتٍ خافتٍ وبحذرٍ شديدٍ، فتطرّقَ إلى موقفِ النّاسِ مكتفيًا بالعموميّاتِ، وكانَ شبهَ حياديٍّ في تحليلِهِ للوضعِ. وقبلَ الانتهاءِ، قال الملكُ بأنّنا «سنعودُ للاجتماعِ مرّةً أخرى غدًا».

وفيما كنّا نغادرُ، قال لي الرّقّادُ همسًا إنّه متّفقٌ معي في كلِّ ما قلتُهُ، ويؤكّدُ عليه، ولكنّه اضطرَّ إلى التّخفيفِ من عرضِهِ للأحداثِ لأنّ «صوفتَهُ عند الحكومةِ

حمراء»، ولا يريدُ أن يزيدَ في حدّةِ الموقفِ واَحتقانِ النّفوسِ أمام الملكِ، أمّا ناصر اللّوزي فلم يشاركْ في إبداءِ الرّأي.

وأعلمتُهُ أنّني بصددِ وضعِ النّقاطِ على الحروفِ، والمهمُّ ما الّذي سنفعلُهُ في اَجتماعِ الغدِ، وفي اليومِ التّالي، مرّتْ ساعاتٌ ولم يتّصلْ بي أحدٌ لإبلاغي بموعدِ الاجتماعِ الّذي حدّدَهُ الملكُ.

اِستغربتُ ذلك التّأخيرَ، وشعرتُ في قرارةِ نفسي بأنّهم اَستبعدوني بسببِ موقفي، إلى أن تلقّيْتُ اَتّصالاً من دائرةِ المخابراتِ اَعتذروا فيه عن عدمِ عقدِ اللّقاءِ وتأجيلِهِ للغدِ، على أن يتمَّ الاتّصالُ بي لاحقًا، لكنَّ الاجتماعَ لم يُعْقَدْ نهائيًّا، وأصبحَ بدورِهِ نسيًا منسيًّا.

لم أتمكّنْ من حصرِ الأسبابِ الّتي ألغتِ الاجتماعَ الثّاني، وبعد أيّامٍ قليلةٍ فقط اَستقالَ سمير الرّفاعي.

وكان اَنفتاحُ الملكِ عبد الله الثّاني على الفعاليّاتِ الشّبابيّةِ وبعضِ السّياسيّين الوسطيّين والتّقدميّين يمرُّ بمراحلَ حسّاسةٍ.

نجحَ الملكُ في خلقِ نوعٍ من الغموضِ المثيرِ للاهتمامِ بشخصيّتِهِ وبأدائِهِ السّياسيِّ، فقد كان يدعو بكلِّ قوّةٍ للإصلاحِ الدّيمقراطيِّ والسّياسيِّ والاقتصاديِّ، وينادي بتجذيرِ ثقافةِ حقوقِ الإنسانِ وسلوكيّاتِها، حتّى إنّه كان يغضبُ بشدّةٍ إذا تمَّ التّراخي في تطبيقِ ما ينادي به ويدعو إليه. لكنْ، وفي الوقتِ نفسِهِ، كانت ذراعُهُ القويّةُ المتمثِّلةُ بدائرةِ المخابراتِ العامّةِ لا تدعمُ ما ينادي به في أحاديثِهِ السّياسيّةِ وفي توجيهِهِ للحكوماتِ.

والأمثلةُ على هذا الأمرِ كثيرةٌ، منها قوانينُ الانتخابِ ونزاهتُها، وكانت اَنتخاباتُ ٢٠٠٧ نقطةً سوداءً في تاريخِ نزاهةِ الانتخاباتِ، إذ قد تمَّ العبثُ بالعمليّةِ الانتخابيّةِ والتّدخلُ غير المباشرِ فيها.

قال مديرُ المخابراتِ محمّد الذّهبي، بكلِّ قوّةٍ أمام جميعِ زوّارِ المملكةِ، بأنْ لا تلاعبَ في الانتخاباتِ، لنكتشفَ أنّها الأسوأُ في تاريخِ المملكةِ، وقد طُلِبَ من الأطبّاءِ والمهندسين والضّبّاطِ الذّهابُ إلى صناديقِ الاقتراعِ والتّصويتِ كأميين لا يقرأون ولا يكتبون.

بعد فترةٍ قصيرةٍ من إحالةِ محمّد الذّهبي على التّقاعدِ من منصبهِ، دعاه محمّد صقر إلى جلسةِ عشاءٍ أقامَها في منزلهِ، بدأَ الذّهبي الّذي كان قد تركَ منصبَهُ، يتكلّمُ على بعضِ تجاربِهِ، وذكرَ قصّةَ تدخّلِهِ في الانتخاباتِ، وروى أمامَ الحضورِ أنّ الملكَ حضرَ اَجتماعًا على هامشِ حفلِ إفطارٍ في شهرِ رمضان، في فترةِ اَنتخاباتِ سنة ٢٠٠٧، وذلك في منزلِ باسم عوض الله، وضمَّ الاجتماعُ عددًا من الشّبّانِ الّذين كان الملكُ يتّصلُ بهم باَستمرارٍ، بينهم كلٌّ من عبود شومان، وخالد المصري، وسمير مراد، وغسّان إيليّا نقل، وزياد رؤوف أبو جابر، وآخرون.

وبعد أن تحدّثَ الجميعُ في الشّأنِ السّياسيِّ والاقتصاديِّ، قالَ الملكُ لهم في نهايةِ الاجتماعِ: «لماذا لا تقومون، وبما تمثّلونه من طاقاتٍ وفعاليّاتٍ متنوّعةٍ، بإنشاءِ حزبٍ يضمُّكم جميعًا»، ورحّبَ الكثيرون بدعوةِ الملكِ، إلّا أنّ هذه المهمّةَ لم تتمَّ ولم ترَ النّورَ وفقًا لِما أخبَرَني به الذّهبي شخصيًّا.

وتكرّرَتْ مع الذّهبي قصّةُ رئيسِ المخابراتِ الأسبقِ سميح البطّيخي، فقد أُحيلَ إلى المحاكمةِ، وحُكِمَ عليه بتغريمهِ واحدٍ وعشرين مليون دينارٍ أردنيٍّ ومصادرةِ أربعةٍ وعشرين مليون دينارٍ أخرى من أموالهِ، ليبقى أنَّ أسبابَ محاكمتِهِ تختلفُ عن تلك الّتي أدّتْ إلى محاكمةِ البطّيخي.

اِستمرَّ الذّهبي في منصبهِ مديرًا لدائرةِ المخابراتِ لفترةٍ طويلةٍ نسبيًّا، ولم يكن حصيفًا كما يتطلّبُ المنصبُ، فاَرتكبَ الأخطاءَ وأصدرَ الاتّهاماتِ وأبدى

آراءً بشأنِ ما يدورُ حولَهُ وهو في منصبِه، وبعد أن تركَهُ واصلَ سلوكَهُ هذا واَستفاضَ في روايةِ القصصِ وتوزيعِ الاتّهاماتِ، ويمكنُني سردُ بعضِها كأمثلةٍ.

وكان الذّهبي حليفًا لباسم عوض الله ثمّ اَختلفَ معه، ما أدّى إلى التّنافسِ والخصامِ فيما بينَهما، وقد أثَّرَ هذا الخلافُ على سيرِ اتّخاذِ القراراتِ كما أثّرَ على صورةِ القصرِ واَنعكسَ على الملك وعلى أجهزةِ الدّولةِ مباشرةً.

وأصابَ النّفوذُ الذّهبي بالغرورِ والتّعالي، حتّى إنّه اَتّهمَ باسم عوض الله بالعمالةِ، وذلك في لقاءٍ جمعَهُ ومحمّد نزّال «أبو براء»، الّذي كان النّاطقَ الرّسميَّ لحركةِ «حماس» وأقامَ في الأردنّ لفترةٍ طويلةٍ بهذه الصّفةِ، ثمَّ تركَ مع باقي قياداتِ «حماس» الأردنّ واَنتقلَ إلى قطر، وفي أحدِ الأيّامِ زارَني نزّال بعد خروجهِ مباشرةً من مقابلةِ الذّهبي، وأخبرَني عن ذهولهِ من جرأةِ الرّجلِ ومهاجمتِهِ عوض الله، وأضافَ أنّ الذّهبي أطلَعَهُ على أمورٍ كثيرةٍ لم يكن يعرفُها، ليشيرَ إلى أنّ رأيَ محمّد الذّهبي وموقفَهُ شجّعَهُ على أن يدليَ برأيِهِ هو الآخر، حول شخصيّاتٍ معيّنةٍ وبشأنِ قراراتٍ وسياساتٍ أردنيّةٍ مؤكّدًا أنّ اتّهاماتِهِ كانت أرحم وأقلّ عدائيّةً من اتّهاماتِ الذّهبي وعدائيّتِهِ حيالَ مَنْ تناوَلَهم.

بعد أيّامٍ قليلةٍ من إقالةِ الذّهبي وإحالتِهِ إلى التّقاعدِ، دعاه رجلُ الأعمالِ مهدي الصّيفي إلى الغداءِ، كما دعاني وعمّي صبيح المصري، بالإضافةِ إلى نادر الذّهبي شقيق محمّد، وعبد الهادي المجالي. ووصلَ محمّد الذّهبي، ومعه محمّد الشّوابكة أبو خوّام، وشخصٌ آخر من المقرّبين إليه، وبدأَ بالانتقادِ والسّخريةِ من النّظامِ والوضعِ السّياسيِّ، ولم ينطقْ شقيقُهُ نادر بأيِّ كلمةٍ.

وأعلنَ الذّهبي أمام الجميعِ عن اَعتقادهِ بأنّ عبد الهادي المجالي وطاهر المصري هما الزّعيمان الحقيقيّان والأبرز في مؤسّسةِ الحكمِ، فانزعجتُ منه،

وطلبتُ أن لا يكرّرَ مثلَ هذا الكلامِ، لأنَّ وصولَهُ إلى القصرِ أو الدّائرةِ الّتي كان يرأسُها سابقًا له تداعياتٌ كثيرةٌ.

وأخبرتُهُ بقصّةٍ ذاتِ مدلولٍ مشابهٍ، وذلك عندما كان د. عبد السّلام المجالي رئيسًا للوزراءِ، واَشتكاني إلى الملكِ حسين بصفتي رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ، واَتّهمَني بعرقلةِ سياساتِ الحكومةِ والامتناعِ عن تمريرِ قوانينِها، وكان يريدُ إقرارَ قانونِ ضريبةِ المبيعاتِ الجديدِ الّذي كان يطبّقُ في الأردنّ لأوّلِ مرّةٍ، على الرّغمِ من الاختلافِ بشأنِه بين رئيسِ اللّجنةِ الماليّةِ علي أبي الرّاغب، ووزيرِ الماليّةِ آنذاك سامي قموه، حول تفاصيلِه، واَستدعاني الملكُ لمعرفةِ ما يدورُ، فشرحتُ له الحالَ، وفي سياقِ الحديثِ قلتُ للملكِ إنّ البلدَ يفتقرُ إلى الزّعاماتِ ولم تعدِ الأمورُ كما كانت في السّابقِ، فالبلدُ والنّظامُ يحتاجان الآن إلى زعاماتٍ وطنيّةٍ (National Figures)، وأكملتُ بأنَّ الوحيدَ الّذي يحظى بهذه الصّفةِ – طبعًا عدا عن الملكِ الّذي هو فوق كلِّ هذه الأوصافِ – هو الشّريف زيد بن شاكر.

وعندما خرجتُ من لقائي مع الملكِ، أردتُ أن أبرّئَ ذمّتي، فتوجّهتُ إلى مكتبِ بن شاكر لأنقلَ له ما قلتُهُ عنه للملكِ، فاَبتسمَ وقال لي: «باركَ الله فيك يا أبا نَشْأَتْ» وكأنّهُ يقولُ لي: «ومِنَ الحبِّ ما قتلَ». وخلال فترةٍ قصيرةٍ تمّتْ تنحيةُ اَبن شاكر عن موقعِهِ في رئاسةِ الدّيوانِ الملكيِّ وعودتِهِ إلى منزلِهِ.

رويتُ هذه القصّةَ لمحمّد الذّهبي أمامَ الحضورِ حولَ طاولةِ الغداءِ، حتّى يفهمَ المقصودَ منها، وكان الذّهبي قد وقفَ أمام ألفِ شخصٍ في البحرِ الميتِ في لقاءٍ له مع شيوخِ عشائرَ وفعاليّاتٍ، وتبجّحَ أمامهم جميعًا بأنّه سيأتي بالأمينِ العامِّ لـ «حزب الله» السّيّدِ حسن نصر الله إلى العقابِ والمحاكمةِ في عمّان.

وكنت في عزاء إبراهيم السّمّان عندما اَلتقيتُ محمّد الذّهبي برفقةِ أخيهِ جعفر الّذي يعيشُ في سويسرا، فقلتُ له: «خذْ أخاك محمّد عندك على

سويسرا ليغيبَ هناك فترةً طويلةً لأنّه فَقَدَ توازنَهُ ويتحدّثُ بكلامٍ لا يجوزُ له الحديثُ فيه، وهو يعرفُ معنى ما يقولُهُ ورأي الدّائرةِ في مثل هذه الأمورِ»، وقلتُ ذلك على مسمعٍ من الذّهبي نفسهِ، وهو إمّا أنّهُ لم يتّعظْ أو أنَّ الضّررَ حصلَ ولم يعدْ بالإمكانِ تداركُهُ.

في تلك الفترةِ، اَزدادَ الضّغطُ على المواطنين الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ بسحبِ جوازاتِ سفرِهم وتجريدِهم من جنسيّتِهم الأردنيّةِ وأرقامِهم الوطنيّةِ، وبدأتِ الصّيحاتُ الغاضبةُ تتعالى، منددّةً بتلك السّياسةِ الخرقاءِ، خصوصًا أنّها جاءتْ في وقتٍ اَنتفتْ فيه مبرّراتُ مثلِ تلك الإجراءاتِ. كما إنّ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ لم يقوموا بإزعاجِ النّظامِ بأيِّ شكلٍ من الأشكالِ.

وأخذتِ الضّغوطُ مداها وبعدّةِ أشكالٍ، واَلتَقَتْ جهاتٌ كثيرةٌ بالملكِ لوضعِهِ في صورةِ ما يجري ومن مخاطر ما يتمُّ تنفيذُهُ، إلّا أنّ المماطلةَ فرضَتْ نفسَها على الموقفِ، ما تسبّبَ بإثارةِ المزيدِ من المخاوفِ والقلقِ، وتحديدًا لدى الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ المقيمين في الخليجِ العربيِّ، والّذين كانوا يحوِّلون المليارات لأهلِهم في الأردنّ وفلسطين.

لم يكن أحدٌ منّا يعرفُ الأهدافَ الّتي تقفُ وراء تلك الإجراءاتِ، وكان يُقالُ لنا إنّها اَجتهاداتٌ شخصيّةٌ من الموظّفين، وأثرْتُ قضيّةَ سحبِ الجنسيّاتِ وتفاقمِ هذه المشكلةِ في إحدى جلساتِ قصر الحسينيّة، وبحضورِ وفدٍ من ممثّلِي أوقافِ القدس ومشايخِها، وتحدّثْتُ عن الموضوعِ مع الملكِ بحضورِ قاضي القضاةِ، وإمام الحضرةِ الهاشميّةِ أحمد هليل، ومديرِ المخابراتِ محمّد الذّهبي، وكان معي رجائي الدّجاني ود. صبحي غوشة.

وأعطى الملكُ الكلامَ لمديرِ المخابراتِ الّذي تحدّثَ بفوقيّةٍ ولغةٍ فظّةٍ، وهمَمْتُ بالرّدِّ عليه، لكنَّ الملكَ تجاوَزَني ونقلَ الكلامَ مباشرةً إلى رجائي

الدّجاني، الّذي كان وزيرًا للدّاخليّةِ أبّانَ قرارِ فكِّ الارتباطِ، وهو مَنْ قامَ بإصدارِ التّعليماتِ، وكان في حينهِ يحملُ رتبةَ لواءٍ في دائرةِ المخابراتِ العامّةِ.

ردَّ الدّجاني بقوّةٍ مُدافعًا عن وجهةِ نظري وموقفي، ما أثارَ غضبَ الملكِ الّذي أبدى ضيقَهُ وغضبَهُ من حدّةِ النّقاشِ، وقالَ: «أنتم الثّلاثة، الذّهبي والمصري والدّجاني، اَجلسوا واَبحثوا القضيّةَ، ثمّ قدِّموا لي تقريرًا بما تطلبونه».

وكان حديثُ الملكِ وطلبُهُ تقريرًا مجرّدَ ترحيل إنهاء للنّقاشِ وترحيله إلى وقتٍ آخر ولم نجلسْ مع بعضنا بعضًا نهائيًّا ولم نضعْ تقريرًا، وظلَّ طلبُ الملكِ مجرّدَ كلامٍ في الهواءِ لم يتحقّقْ أبدًا.

مرّةً أخرى أقولُ إنّني أعطي هذه الأمثلةَ حتّى أضعَ القارئَ في صورةِ أسلوبِ تعاملِ الملكِ مع القضايا الأساسيّةِ تحتَ عنوانِ عدمِ المواجهةِ (not confrontational). إذ لا شكَّ أنّ الدّوائرَ الأمنيّةَ حصلتْ مسبقًا على موافقةِ الملكِ للقيامِ بتلك الإجراءاتِ.

P U R E  I S  T H E  T R U T H

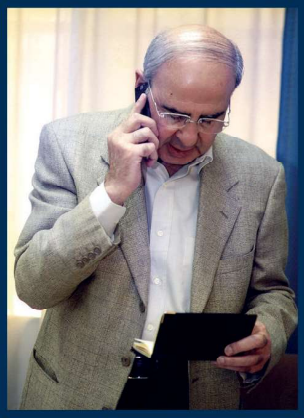

# مذكرات طاهر المصري

# الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

**طاهر المصري**

9 786144 862629